



سجلت نمواً قياسياً بلغ ٣,٣٪ الاستثمارات الأجنبية تتجاوز ١٦٩ مليار ريال في ٢٠٠٦

سجلت الاستثمارات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً قياسياً غير مسبوق إذ تجاوزت ١٦٩ مليار ريال مقارنة بـ ٣٩ مليار ريال في ٢٠٠٥ وبتزايد تقدر بـ ١٣٠ مليار ريال. ويعد حجم الاستثمار الأجنبي خلال العام الماضي الأعلى منذ إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في مارس ١٩٩٢، إذ زاد بنحو ٣٣٠٪ مقارنة بحجم الاستثمار في ٢٠٠٥.

النفط والغاز، وهي استثمارات لا يرتبط قدمها بصورة أساسية بتحسين المناخ الاستثماري في البلد المعني؛ بقدر ارتباطه بعوامل أخرى عديدة ليس هنا مجال التطرق إليها، فإن الزيادة في هذه الاستثمارات تظهر إلى حد معين أهمية ما بذلته الحكومة خلال السنوات الماضية من جهود لاستقطاب الاستثمارات الدولية في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال توفير التسهيلات والامتيازات والحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي تضمنها قانون الاستثمار وتعديلاته المتتالية. وقد بلغت التدفقات الاستثمارية للشركات الدولية العاملة في القطاعات النفطية حوالي ٩٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤ حسب إحصائيات الأونكتاد، فيما بلغ عدد الشركات الدولية العاملة في القطاعات الإنتاجية حوالي ٨ شركات مشغلة و٢١ شركة مشاركة في الإنتاج وحوالي ١٣ شركة استكشافية بالإضافة إلى عشرات الشركات الداعمة. وأشار تقرير حكومي إلى أن الشركات الدولية تلعب دوراً رئيسياً في تدفق الاستثمارات الأجنبية وفي نقل التكنولوجيا العالية وإدخال أساليب الإنتاج الحديث والإدارة الكفؤة فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات المستضيفة لها،

وتمثل الاستثمارات الأجنبية نحو ٥٨,٧٪ من إجمالي حجم المشروعات الاستثمارية المرخصة في ٢٠٠٦ والبالغة ٢٨٨ ملياراً و٢٥١ مليون ريال، فيما بلغ حجم الاستثمارات المحلية ٤١,٣٪. ويرجع خبراء اقتصاد ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية خلال عام ٢٠٠٦ إلى مجموعة من العوامل أهمها تحسن مناخ الاستثمار في اليمن نتيجة الاهتمام الحكومي والتوجه نحو معالجة المعوقات التي يواجهها المستثمرون بالإضافة إلى الخطوات التي نفذت والمتضمنة استقلال القضاء وإصدار عدد من التشريعات الهادفة إلى مكافحة الفساد مثل قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد بالإضافة إلى قانون المزايدات والمناقصات المعروض حالياً على مجلس النواب، فضلاً عن تبسيط إجراءات الاستثمار عبر التعامل مع هيئة الاستثمار كنافذة واحدة ومنح الهيئة فروعها صلاحيات واسعة منها الترخيص للمشروعات الاستراتيجية. ومع ان التحسن المشار إليه في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن خلال العام ٢٠٠٦ يعود بصورة أساسية إلى رساميل وموجودات الشركات العاملة في مجال استكشاف واستخراج

حرية التجارة ورأس المال قد أدت إلى زيادة كبيرة في عدد الشركات الدولية العاملة على مستوى العالم، حيث زاد عددها من ٢٧ ألف شركة عام ١٩٩٢ إلى أكثر من ٧٠ ألف شركة في ٢٠٠٤ وأصبحت الدول النامية اليوم تتنافس على استقطاب هذه الشركات وإفساح المجال لها للدخول إلى أسواقها وتساهم الشركات الدولية في خلق فرص عمل سواء بصورة مباشرة من خلال أنشطتها الاستثمارية المختلفة التي تنفذها أو بصورة غير مباشرة ناتجة عن العلاقات الاقتصادية والإنتاجية التشابكية بينها وبين الشركات المحلية المختلفة التي تزودها بمستلزمات الإنتاج والخدمات المختلفة.

كما تساهم الشركات الأجنبية من خلال استثماراتها المباشرة في الدول النامية في توفير فرص للتدريب والتأهيل وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاجية للعمالة المحلية. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن إنتاج العامل في الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات الالكترونية في المغرب أعلى بحوالي ٥٠٪ عن الشركات الأخرى، كما تعتبر رواتب وأجور العاملين في الشركات الدولية في مجال النفط من أعلى الرواتب بما في ذلك رواتب العاملين في الشركات النفطية العاملة في اليمن.

وذكر التقرير الدولي أن الشركات الدولية تساهم في تعزيز وتحسين فرص التجارة الدولية وفتح أسواق جديدة، كما تساهم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصادرات في تعزيز القدرات التنافسية للبلدان المستضيفة لها وتغيير تركيبة الصادرات بحيث تصبح الصادرات المصنعة تستحوذ على النصيب الأكبر في هيكل الصادرات. ■



ومع ذلك لا يزال هذا التأثير متدنياً جداً بالنسبة للدول النامية حيث أن النسبة العظمى من التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي تتجه نحو الدول التي تتمتع بمستوى عالٍ من التنمية. ولفت إلى أن التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية إلى اليمن ما تزال محدودة ولم تبلغ المستوى المطلوب رغم أنها شهدت تطورات جيدة عام ٢٠٠٦ حيث سجلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمسجلة في الهيئة العامة للاستثمار ارتفاعاً كبيراً.

وتعد الاستثمارات الدولية أحد الموارد الأساسية لإنعاش اقتصاديات الدول وقد شهدت السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ معدلات نمو جيدة للاستثمار الأجنبي على صعيد العالم والكتل الاقتصادية المختلفة وفقاً لتقارير المنظمات الدولية والإقليمية ذات

ومع ذلك لا يزال هذا التأثير متدنياً جداً بالنسبة للدول النامية حيث أن النسبة العظمى من التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي تتجه نحو الدول التي تتمتع بمستوى عالٍ من التنمية. ولفت إلى أن التدفقات الخارجية للاستثمارات الأجنبية إلى اليمن ما تزال محدودة ولم تبلغ المستوى المطلوب رغم أنها شهدت تطورات جيدة عام ٢٠٠٦ حيث سجلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمسجلة في الهيئة العامة للاستثمار ارتفاعاً كبيراً.

وتعد الاستثمارات الدولية أحد الموارد الأساسية لإنعاش اقتصاديات الدول وقد شهدت السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ معدلات نمو جيدة للاستثمار الأجنبي على صعيد العالم والكتل الاقتصادية المختلفة وفقاً لتقارير المنظمات الدولية والإقليمية ذات

العلاقة بالنشاط الاستثماري العالمي حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة على صعيد العالم من ٥٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٧٩٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي يصل إلى ١٨,٢٪. وسجلت البلدان النامية قفزة كبيرة في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة حيث بلغ متوسط النمو السنوي الذي حققته خلال الفترة ٢٠٠٣,٨٪ غير أن حصتها من إجمالي الاستثمارات العالمية لم تتجاوز ٣٠,٥٪ مقارنة بحوالي ٦٤٪ للدول المتقدمة و ٥,٦٪ للاقتصاديات المتحولة.

كما أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها الكثير من الدول النامية والمتمثلة في آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص وإلغاء القيود على

الأفضل..

مناديل نسيم
Nasim®
Tissues



تشير التقديرات الإحصائية إلى زيادة حجم قوة العمل في الاقتصاد الوطني من ٤,٧ مليون عامل عام ٢٠٠٣ (وبما نسبته ٥١٪ من إجمالي السكان في سن العمل) إلى ٤,٩ مليون عامل عام ٢٠٠٥ (٥٠٪ من إجمالي السكان في سن العمل) وبمتوسط نمو سنوي بلغ ٢,٩٪ خلال الفترة، فيما زاد عدد المشتغلين في الاقتصاد من ٣,٩٤ مليون مشتغل عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٢ مليون مشتغل عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ٢,٢٪ خلال الفترة، ويتبين من ذلك محدودية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد فرص عمل كافية لامتصاص الداخلين الجدد إلى سوق العمل (نمو الطلب الكلي على العمل بمعدل أقل من نمو العرض الكلي للعمل) بسبب غلبة القطاع غير المنظم وتراجع نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية فضلاً عن بعض القيود التي تعيق نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، الأمر الذي انعكس في نمو معدل البطالة بصورة أكبر من معدل نمو التشغيل في الاقتصاد حيث بلغ متوسط النمو السنوي للبطالة في الاقتصاد حوالي ٢,٧٪ خلال الفترة.

وكشف التقرير الصادر عن وزار التخطيط والتعاون الدولي، أن تدني معدل المشاركة الاقتصادية وضعف معدلات نمو التشغيل مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة وعرض العمل في الاقتصاد قد أسهم في ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية والاجتماعية والمقدرة بحوالي ٤١٧٪، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مستوى معيشة الأسر في ظل الأجور والمرتبات المالية ومحدودية فرص التشغيل في سوق العمل ومع ذلك فإن المعدل العام للبطالة قد شهد تراجعاً محدوداً خلال الفترة بلغ حوالي ٠,٦٪.

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بتحسين إنتاجية العمالة خلال الخطة الخمسية الثانية والتي استهدفت زيادة الإنتاجية من خلال تسخير عناصر إنتاج إضافية وإدخالها في العمليات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن تنمية المهارات الفنية والمعرفية وتوفير فرص التعليم والتدريب الفني الموجه للعمالة وتشجيع تطبيق الأساليب والتطورات التقنية المتقدمة في العملية الإنتاجية، إلا أن إنتاجية العامل نمت بمعدلات ضئيلة لم تتجاوز في المتوسط ٠,٩٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. ■

وصلت إلى نقطة حرجة..

البطالة.. تكبد الاقتصاد خسائر تتجاوز ٤٥٨ مليار ريال



أظهر تقرير حكومي أن الخسارة التي يتحملها الاقتصاد اليمني جراء البطالة ارتفعت إلى ٤٥٨ مليار ريال في ٢٠٠٥ مقارنة مع ٤٢٧ مليار ريال في ٢٠٠٤.. مشيراً إلى أن الخسارة التي تحملها الاقتصاد اليمني عام ٢٠٠٣ تقدر بحوالي ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تراجعت خلال العامين التاليين لتصل عام ٢٠٠٥ إلى ١٤,٣٪.

وبين التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن البطالة تتسبب في فقدان العاطل لدخله الأساسي وربما الوحيد مما يوقعه في دائرة الفقر والحرمان هو وأسرته، ويزداد الوضع سوءاً في ظل غياب الحماية الاجتماعية للعاطلين، من ناحية ثانية وبالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للبطالة فإن هناك آثار اجتماعية تنجم عن البطالة والتي يصعب حسابها كميًا وقد ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة تدفع الفرد إلى الانحراف وتصيبه بالانكئاب وربما تدفعه إلى الانتحار، فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف والإرهاب.

وتعد البطالة أحد أهم التحديات الاقتصادية في عالم اليوم، كما تمثل مؤشرات ونسب البطالة أحد معايير تقييم الأداء بالنسبة للاقتصادات المختلفة وبالأخص في البلدان المتقدمة بل أنها أصبحت احد أوراق العملية الانتخابية في الدول الديمقراطية، ورغم أن مشكلة البطالة في اليمن قد ظهرت إلى السطح منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أنها وصلت إلى نقطة حرجة ومثيرة للانتباه خلال السنوات الأخيرة نظراً لآثارها السلبية الخطيرة كونها تعمل على إخراج جزء من طاقة المجتمع من مسارها الإنتاجي وبالذات وان نسبة كبيرة منها هي طاقات شابة قادرة على العطاء والتميز والإبداع، حيث تشير الإحصائيات بأن معدل

البطالة في الاقتصاد شهد تراجعاً محدوداً خلال السنوات الأخيرة من ١٤,٩٪ عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٣٪ عام ٢٠٠٥، ومع ذلك فإن معدل نمو البطالة السنوي بلغ ٢,٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وهي نسبة تكاد تقترب من نمو عرض قوة العمل (٢,٩٪) وهذا مؤشر خطير يكشف ضعف ومحدودية دور السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي بمؤشراتته المختلفة، فضلاً عن أن معدلات البطالة تتركز وبصورة كبيرة بين الشباب إذ تصل نسبة البطالة الصريحة بين الشباب وفقاً لدراسات خبراء منظمة العمل الدولية إلى حوالي ١٨٪ ويتوقع أن تتراوح نسبة بطالة الشباب في العام ٢٠٠٦ ما بين ٢٩-٣٤٪ وهذا رقم كبير جداً بمعنى أن ثلث الشباب في سن العمل لا يجدون العمل وهذا الرقم مرشح للزيادة حيث أن مخرجات الجهاز التعليمي في الوقت الراهن تصل إلى حوالي ١٨٨ ألف شاب وشابة لا يستطيع الاقتصاد توفير فرص عمل إلا بمقدار ١٦ ألف وظيفة فقط وفقاً لبيانات مسح الطلب على القوى العاملة ٢٠٠٣، وبالتالي فإن مشكلة البطالة ستظل مشكلة خطيرة تواجه عملية التنمية بما لها من آثار اقتصادية واجتماعية.

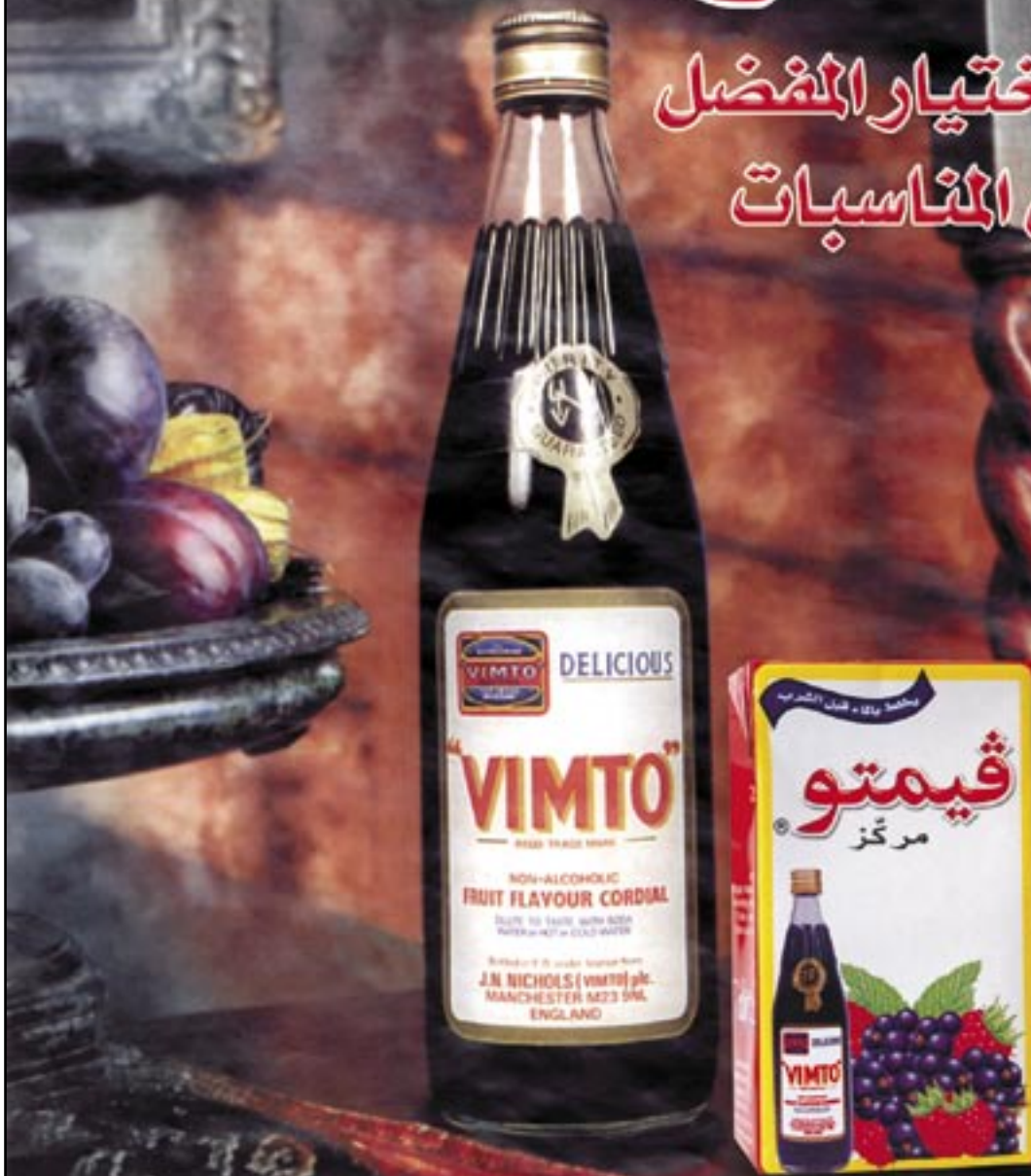


إستمته بطعم
الشوكولاتة الرائع...

الموقع الإلكتروني ، www.genpackhsa.com الخط الساخن (خدمة العملاء) ، 967 4 218604

قيمتو®

الإختيار المفضل
لكل المناسبات



شركة القائد للمشروبات المحدودة

الجديدة الجمهورية اليمنية

هاتف: ٣-١ / ٠٣٢٠١٩٠٠ فاكس: ٠٣٢٠١٩٠٩



سياحة

لم يستطع غبار الزمن أن يخذل بريقها أو يصرف عنها الأعين، فلها تنوع مدش تخطط فيه الفنتة بالجمال، فتبعث في النفس الدهشة والمتعة وترسم في العين إغراء لا يقاوم.. إنها أزياءنا التقليدية التي أوشكت صناعتها وحرقتها على الاندثار والتلاشي، والسبب يعود إلى أن الكثير من الحرفيين القدماء قد هجروا المهنة مثلما هجر الإنسان اليمني زيه التقليدي وذهب بركض وراء الموضة والحداثة!

تحقيق/ محمد السيد

الأزياء التقليدية.. صناعة تختصر!

ناقوس الخطر

هذا الوضع دفع العديد من المهتمين بهذا التراث، والجمعيات الحرفية إلى دق جرس الإنذار، محذرين من اندثار صناعة الأزياء التقليدية، ووصفوا القطيعة الحاصلة بين الإنسان اليمني (رجال ونساء) ومثل هذا التراث الأصيل بـ "الخطر" خاصة في ظل ظهور أزياء وتقليعات غريبة من الملابس بدأت تتسلل وتبرز بقوة في مجتمعنا اليمني ولا سيَّما في الأفراح والمناسبات، وهو ما انعكس سلباً على واقع الصناعة الحرفية في هذا المجال التي نجد معظمها قد لفظت أنفاسها الأخيرة، كصناعة النسيج في مدينة الحديدة ولحج وحضرموت، وهو ما جعل المئات من العاملين في هذه الصناعات ينضمون إلى طابور البطالة!

لقد ظلت الأزياء الشعبية بنقوشها وجماليات ألوانها وفرادة تصاميمها وأصالتها الأجل دون منافس، فنسجت خيوطها أنامل فنانين مهرة، لكننا نشاهد هذا التراث العريق يخوض يومياً معركة البقاء مع "هذيان الحداثة"! حيث يوشك أن يرحل عنا سريعاً بعد أن داهمتنا أزياء غريبة ملأت أسواقنا وتسلفت إلى أعراسنا وأتراحنا فخدشت أذواقنا وغسلت أدمغتنا، بعد أن ركضنا وراء الموضة تاركين وراءنا تراثاً إنسانياً يحاصره الإهمال والنسيان.

محاولات إنقاذية ولكن!

تعترف أمة الرزاق جحاف، مدير عام مراكز الحرف اليدوية والفنون، وهيئة المحافظة على المدن التاريخية، بأن الزي التقليدي اليمني على وشك الانقراض بسبب توقف واندثار العديد من الصناعات والحرف بهذا المجال، بالإضافة إلى عدم إقبال الناس على الزي التقليدي القديم، وهجر مثل هذا التراث بارتداء أزياء دخيلة ومستوردة خاصة النساء، وذلك لسبب أو لآخر. وتشير جحاف، إلى قيام العديد من الجمعيات الحرفية النسوية بتطوير الزي التقليدي القديم للمرأة من خلال



الصناعات قد اندثرت وتلاشت وما تبقى منها فهي تصارع من أجل البقاء!

يأتي ذلك في الوقت الذي نرى فيه من يحتفي بهذا التراث، حيث نجد الأزياء التقليدية تلقى إقبالا للشراء من قبل السياح الذين نفضوا عنها غبار الزمن، نراهم يحتضنونها بقوة مصريين على شرائها في أسواق صناعات القديمة وجبلية وتعز وحضرموت و... و... و... ■



والتفنن في تصاميمها وألوانها، فكانت البيئة مصدر عدته ومنبع إلهامه فروض خاماتها وحقق الشهرة.

يقول الباحث عبد الرحيم جازم "تدل أوصاف الملابس اليمينية على أن الحاكة قد مهروا في مجال استخراج الأصباغ من مواد طبيعية لتلوين الأنسجة بها، حيث كان لهم تقنية خاصة وفنون في هذا الجانب، وبرعوا في استخدام المواد المثبتة للألوان. وتذكر المصادر المكتوبة أن دور النسيج العامة في اليمن، أنتجت بعض الاحتياجات من المنسوجات لخلفاء الدولة الأموية".

ويضيف جازم "لقد استغل اليمنيون القدماء مختلف الألياف النباتية التي

إدخال العديد من أعمال التحسينات والجماليات عليه حتى يناسب الذوق ويتمشى مع العصر، مع محافظته على أصالته، وهو إجراء موفق بحسب رأي جحاف التي تشير إلى أن العديد من النساء والشابات أصبحن يرتدين مثل هذه الأزياء التقليدية المطورة خاصة في الأعراس والمناسبات.

دلالات وأبعاد

للأزياء التقليدية ثلاثة أبعاد ترتبت عليها عدد من الدلالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ فالبعد الأول: ذو طبيعة فرضها التنوع الجغرافي للأقاليم اليمينية، وما ترتب عليه من تنوع طبيعي ومنطقي في المواد الخام المستخدمة في النسيج وفقا لما توفره

البيئة (أصواف في المرتفعات، وقطن في المناطق التهامية والساحلية). أما

البعد الثاني: دلالة

سياسية، فرضها نظام الحكم الذي كان يسعى قديماً إلى تكريس التمايز الطبقي بين أبناء المجتمع. والبعد الثالث والأهم: فهو دلالة اجتماعية، فرضتها العادات والتقاليد والأعراف التي أنتجها المجتمع، فهناك الملابس الخاصة بالحزن، والفرح، وملابس خاصة بالطفولة، والشباب، وملابس تخص المتزوجات، وأخرى تخص العذارى.

أيام العز

إذا كانت الصناعات التقليدية خير شاهد على هوية الشعوب، فإنها في الوقت ذاته تشكل مظهراً جمالياً مدهشاً يفصح عن إبداع الإنسان وأفقه الرحب، سواء كان ذلك من خلال إتقانه لصناعة ملبسه أو عمارة مسكنه. حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن الإنسان اليمني برع منذ آلاف السنين في كثير من الحرف والصناعات التقليدية التي روضها وشكلها وأضفى عليها لمسات الفنان، وهو ما أهلها لأن تكون من المنتجات النفيسة والتمينة على مر العصور، فساعد على ذيوع صيتها جودة الصناعة ودقة الإتقان

تقليدات غريبة من الملابس تتسلل إلى حياتنا والسبب "هوس الموضة"

تحفل بها البيئة المتنوعة المناخ، إلى جانب شعر الماعز وصوف الأغنام، فأنجوا منها مختلف أنواع الأقمشة والملابس وطرزوها بالخيوط الثمينة (الذهب، الفضة، والحريز)، فصارت صناعة الغزل والنسيج من أهم الموارد التي عاش عليها عدد كبير من المواطنين، إلا أن هذه الصناعات اندثرت تماماً.

ولقد اشتهرت مدن ومناطق عديدة من البلاد بمنتجاتها من الملابس والأقمشة، كعدن، التي اختصت بصناعة "الشرب والبرود"، وشاركتها في ذلك منطقة الحجرية بتعز، وهجر حمير. كما نسبت بعض الملابس إلى مناطق إنتاجها وحياتها منها: البرود، والثياب السحولية، والبرود الجيشانية، والبرود السديرية، وكذلك الملابس القطنية التي اشتهرت بها مناطق ريدة بعمران، والسحول باب، وتميزت حضرموت بإنتاج "الحبرة".

إلا أن جميع هذه



الشركة اليمنية لصناعة مواد التعبئة والتغليف

YEMEN CO. FOR PACKAGING MATERIAL INDUSTRY



نقسه حديثة وبنتاج مدفله زخاص الواقع

ISO 9001 CERTIFICATE OF COMPLIANCE



الشركة اليمنية لصناعة مواد التعبئة والتغليف احذر
شركات مجموعة هائل سعيد اعم . تأسست في عام 1991 م.
وحصلت على شهادة الجودة العالمية ISO 9001 في 2 مارس
2009 م. وبتأسيس هذه الشركة في موقعها الكائن بمنطقة
الحوبان في مدينة ازم الحائلة تكون المجموعة قد تمكنت
من تحقيق الهدف الرئيسي لبدأ التكامل بين الصناعات
الوطنية المختلفة من خلال العمل على توفير مواد التعبئة
والتغليف (الصفيح بمقاساته - التغليف والنواصير) التي
تحتاجها معظم الصناعات الوطنية في اليمن بدلا من
استيرادها من الخارج واهدر الكثير من العملات والعمولات
الصعبة والتي يمكن ان تكون بلا فائدة بحاجة ماسة اليها بهذا
تعمل القدرة الاقتصادية لبلادنا .

وحيث ان شعار الشركة هو - نحن في الصناعة من اجل
الصناعة - لذا كان على الشركة اليمنية لصناعة مواد
التعبئة والتغليف ان خلال كل ما هو حديث في عالم الصناعة
لتواكب مع تكنولوجيا العصر حيث تعتبر هذه الشركة من
المشاة الصناعية الوحيدة في الجمهورية اليمنية والتي
تمتلك أحدث خطوط (الألومنيوم الخاصة بطباعة الصفيح
والورق الجور والتكيسوجرافيت الخاصة بصناعة التغليف
والأكياس المدعانة وخطي إنتاج الشروع اللاصق والحظيرة
المسرويات المسزوية).

E-Mail: ycpmi@y.net.ye
Website: www.ycpmi.com

Republic of Yemen Taiz - Al-hawban Tel. 967- 4 -218458 - 59 - 60 Fax 967- 4 -218081 P.O.Box 4102

الأسمك..

ثروة مهددة.. ومهددة بالانقراض



موضوع العدد

يعتبر قطاع الأسماك من أهم القطاعات الواعدة والاستراتيجية للاقتصاد اليمني، والتي يحول عليها في حيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية، وذلك نظراً لوجود شواطئ تمتد لأكثر من ٢٥٠ كيلومتر، ووجود بيئة بحرية غنية بالأنواع السمكية المختلفة والتي تزيد عن ٣٥٠ نوعاً، وكذا وجود أكثر من ١٣٠ جزيرة منتشرة على امتداد المياه الإقليمية اليمنية، هذا فضلاً عن امتلاك مخزون سمكي تشير التقديرات إلى أنه يسمح بإصطياد حوالي ٤٠٠ ألف طن سنوياً. غير أنه بالرغم من كل هذه المزايا والعوامل المحفزة لنمو هذا القطاع، إلا أن الاصطياد الجائر والعبث يهدد الثروة المتجددة، إضافة إلى غياب المنظومة الإدارية والتنظيمية المتكاملة والمصحوبة برؤية شاملة ومماسكة للتعامل مع هذا القطاع، وغياب الأطر الفاعلة لشراكة حقيقية بين كافة الأطراف المعنية به سواء أكانت حكومية أو تعاوانية أو خاصة، قد أدى إلى الإضرار بأوضاع هذا القطاع، سواء ما يتعلق بالنحسار المخزون السمكي، وهجرة العديد من الأسماك والأحياء البحرية، وجرف المراعي، وتدمير الشعاب المرجانية، أو الإساءة إلى البيئة البحرية ببعديها السمكي والسياحي..

مجلة "الصناعة" سلطت الضوء في هذا العدد حول واقع الثروة السمكية والمعوقات التي تعد من نمود وتطور والافاق المستقبلية لهذا القطاع..





الأسماك

قطاع واعد.. ولكن!

الأسماك قطاع واعد، واستراتيجي للاقتصاد اليمني.. وعلى هذا القطاع يُعَوَّل كثيراً في زيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سد فجواتي الدخل والغذاء، غير أن واقع الحال يشير إلى عدم قدرة قطاع الأسماك في وضعه الراهن على تحقيق ما هو مأمول منه، فعلى رغم أن التقديرات تشير إلى وجود مخزون سمكي كبير يمكن أن يكون رافداً مهما ورئيسياً للاقتصاد الوطني..

كما تمتلك اليمن أكثر من ١٥٠ جزيرة معظمها في البحر الأحمر، وهذا التنوع في الشواطئ اليمنية وكذا شطآن الجزر جعل الثروة السمكية اليمنية متنوعة في بيئتها ومعيشتها من أسماك سطحية وقاعية.

المخزون السمكي

وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى أن البحار اليمنية تحوي ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى، غير أن الأنواع المستغلة منها لا تتجاوز ٦٠ نوعاً تمثل ١٧٪ فقط من إجمالي أنواع الأسماك المتواجدة في المياه اليمنية. وتؤكد الدراسات أن اليمن تمتلك

٢٠٠٦، إلا أن مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال متدنية جداً، إذ لم تتجاوز ٣,١٪. الأمر الذي يطرح كثيراً من التساؤلات حول مدى قدرة هذا القطاع على لعب دور رئيسي في حفز النمو الاقتصادي والمساهمة في التشغيل والتخفيف من الفقر خلال السنوات المقبلة.

تمتلك اليمن شريطاً ساحلياً يمتد طوله حوالي ٢٥٠٠ كيلو متر يشرف على ٩ محافظات ساحلية منها ٣ محافظات على سواحل البحر الأحمر، وهي: حجة، الحديدة، وتعز، و٦ على سواحل خليج عدن والبحر العربي، وهي: لحج، عدن، أبين، شبوة، حضرموت، والمهرة،

فإن غياب المنظومة الإدارية والتنظيمية المتكاملة المصحوبة برؤية شاملة ومتناسكة للتعامل مع هذا القطاع من منطلق مكانته في الإطار العام للاقتصاد القومي للبلد، قد أدى خلال السنوات الماضية إلى شيوع ممارسات الاصطياد الجائر والجرف العشوائي لسفن الاصطياد التجاري والصناعي، والعبث بهذه الثروة خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى جرف المراعي الخاصة بالصيد وتدمير الشعب المرجانية وبالتالي هجرة الأسماك إلى دول أخرى.

وإذا كان الإنتاج السمكي شهد ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة مع تراجع طفيف خلال العامين الأخيرين ٢٠٠٥-

الإنتاج خلال هذه الفترة ما بين ١٤ ألفاً و١٩ ألف طن .. وذلك مقارنة مع ٤,٣ ألف طن عام ١٩٩٥ و٦,٣ ألف طن لعام ١٩٩٦. غير أن زيادة الإنتاج خلال هذه الفترة والناجمة عن الاصطياد المفرط، واللجوء في كثير من الحالات إلى أساليب غير مشروعة لممارسة عمليات الاصطياد من قبل السفن التجارية الصناعية وتركيزها على أنواع محددة من الأسماك مثل "الحبار، الشروخ، والجمبري" قد أدت إلى الإضرار بل واستنزاف الموارد السمكية.

وعلى رغم الإجراءات التي تقول الحكومة أنها اتخذتها بهذا الصدد مثل اتباع مبدأ الحيطة مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد السمكية والإدارة الرشيدة لها وذلك من خلال تشديد الرقابة على سفن الصيد التجاري والصناعي عبر تركيب أجهزة مراقبة عبر الأقمار الصناعية وذلك لمراقبة أنشطتها خلال الاصطياد، فإن معاناة القطاع السمكي من هذه الممارسات وهذه الأوضاع ما زالت مستمرة. لقد بلغ إنتاج الصيد التجاري، بحسب الإحصاءات الرسمية، ٣,٧ ألف طن عام ٢٠٠٥ و٥,٣ ألف طن عام ٢٠٠٦.

الصادرات

من ناحية أخرى، ارتفع حجم الكمية المصدرة من الأسماك من ١٥,٢ ألف طن عام ١٩٩٦ إلى ٩٠ ألفاً نهاية عام ٢٠٠٦، وزادت قيمتها من ٢٦,٩ مليون دولار إلى ٢٦٠ مليوناً خلال نفس الفترة.

وترجع الزيادة في كمية وقيمة الصادرات إلى تزايد الطلب في الأسواق الخارجية للصادرات السمكية اليمينية نظراً لجودتها العالية بدرجة رئيسية، فضلاً عن بعض التحسن في تنظيم الصادرات والإشراف على إدارتها وممارسة السلطة الفنية عليها ابتداء من عام ١٩٩٦، حيث يتم فتح رخص التصدير والقيام بفحص وضبط جودة المنتجات السمكية وإصدار الشهادات الصحية



إذ تعتبر هذه الأنواع من أكثر الأسماك المرغوبة للاستهلاك المحلي والأجنبي. فيما يبلغ حجم الأسماك القاعية المصطادة نحو ٦,٥% بالإضافة إلى ٦,٩% من الأحياء البحرية الأخرى.

الصيد التقليدي

يعتبر الصيد التقليدي المصدر الرئيسي للإنتاج والتصدير والتشغيل والوسيلة المثلى للحفاظ على ثروتنا البحرية، وبالتالي فقد عملت الحكومة على حصر الأميال البحرية الأربعة من خط الشاطئ لنشاط الصيد التقليدي، كما قامت بتوزيع القوارب للصيادين التقليديين بنسبة ٥٠%، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد الصيادين من ٢٥ ألف صياد عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٧٥ ألفاً نهاية ٢٠٠٦، كما زاد عدد القوارب من ٥ آلاف قارب صيد تقليدي إلى ١٧ ألفاً خلال نفس الفترة.

ونتيجة لذلك ارتفع حجم الإنتاج للصيد التقليدي من ٣ آلاف طن إلى ٢٢٤,٣ ألف طن تمثل ٩٧,٥% من إجمالي الإنتاج السمكي لبلادنا عام ٢٠٠٦.

الصيد التجاري

شهد الصيد التجاري الصناعي تطورات كبيرة في حجم الإنتاج وتحديدًا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٣، إذ تراوح

مخزوناً سمكياً هائلاً يتيح اصطياد ما يقارب ٤٠٠ ألف طن سنوياً من الأسماك السطحية أو القاعية والأحياء البحرية الأخرى دون الإضرار بالمخزون السمكي.

الإنتاج

شهد الإنتاج السمكي خلال السنوات الماضية تطوراً كبيراً إذ زاد من ألف طن عام ١٩٩٠ إلى ١٤٢ ألف طن عام ٢٠٠١ ثم قفز إلى ٢٥٦ ألف طن عام ٢٠٠٤. غير أنه تراجع في العامين الأخيرين إلى ٢٢٨,٨ ألف و٢٣٠ ألف طن عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ على التوالي. وإذا كان هذا التراجع يشير إلى ما ذهبنا إليه في المقدمة لهذا الموضوع، فإن المسؤولين الحكوميين يميلون لإعطاء تفسيرات أخرى لهذا التراجع أساسها التغيرات التي شهدتها البيئة البحرية مؤخراً.

غير أنه نتيجة للزيادة في الإنتاج السمكي لأسباب التوسع الطبيعي لعمليات الاصطياد، فقد ارتفعت نسبة الاستغلال للثروة السمكية من ١٩% من المخزون السمكي المتاح اصطياده إلى ٥٧,٥% عام ٢٠٠٦.

وتشكل الأسماك السطحية الكبيرة والصغيرة الحصة الأكبر من أنواع الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة، وبنسبة تصل إلى ٨٦,٦%.



لتوفير فرص العمل بشكل مستمر. ويقدر إجمالي العاملين في القطاع السمكي بأكثر من ٣١٥ ألف عامل. وهذا الرقم مرشح للزيادة خلال السنوات القادمة.

المعوقات

يواجه قطاع الأسماك العديد من المعوقات التي تحد من نموه وتطوره لعل أهمها ضعف الموازنات المرصودة لوزارة الثروة السمكية سواء تلك المخصصة للنفقات الجارية أو الاستثمارية إذ تعد متدنية للغاية ولا تقني بالحد الأدنى من المتطلبات الأساسية لهذا القطاع. هذا فضلاً عن المعوقات الفنية والإدارية والمتمثلة في تداخل المهام والاختصاصات مع جهات أخرى سواء في جانب عقد البروتوكولات أو توزيع مخصصات الدعم التي يحصل عليها القطاع السمكي من المنظمات والهيئات المانحة والمؤسسات التابعة لها، وكذا ضعف خدمات البنى التحتية ومحدودية الرقابة والسيطرة على عمليات الاصطياد التجاري والتقليدي، بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات في المجال السمكي.

خطط

تقول الحكومة بأنها تسعى خلال الفترة القادمة إلى تنمية قطاع الأسماك من خلال الاستغلال الأمثل للثروة السمكية عبر زيادة الإنتاج بحوالي ١٠٪ سنوياً، وبحيث يصل إلى ٤٦٥ ألف طن نهاية ٢٠١٠، وكذا زيادة متوسط نصيب الفرد من الأسماك إلى ١٥ كجم، ورفع الصادرات إلى ١٥٠ ألف طن بحيث تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار. هذا فضلاً عن إدارة أفضل للجودة تحقق زيادة سعرية سنوية لقيمة الإنتاج السمكي بنسبة ٦٪.

وتتوقع الحكومة، إذا ما نفذت خطتها المذكورة، ارتفاع مساهمة قطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٪ بنهاية ٢٠١٠.



يعتبر قطاع الاسماك من أهم القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة اذ يصل عدد الصيادين الى مايقرب من ٦٥ الف شخص

عام ٢٠٠٢ إلى ٤١,٩ مليار خلال عام ٢٠٠٥، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال متدنية جداً، إذ لم تتجاوز نسبتها ١,٣ بالمائة إلى الناتج المحلي الإجمالي العام ٢٠٠٥.

حصة الفرد

يساهم القطاع السمكي في توفير الغذاء للاستهلاك المحلي وفي خفض من حجم الواردات من اللحوم الحمراء والبيضاء، حيث يتم تسويق نحو ٧٠٪ من حجم الأسماك الطازجة والمعلبة المصطادة سنوياً في الأسواق المحلية، وبالتالي فقد ارتفع نصيب استهلاك الفرد من الأسماك إلى ٨ كجم نهاية عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٦ كجم في ٢٠٠٤.

المساهمة في التشغيل

يعتبر قطاع الأسماك من أهم القطاعات الاقتصادية المشغلة للعمالة إذ يصل عدد الصيادين إلى ما يقرب من ٦٥ ألف شخص، فيما تمثل الأنشطة السمكية الأخرى المتعلقة بإنزال وتداول وتسويق المنتجات والصناعات ومدخلات الإنتاج السمكي ومخرجاته مجالاً خصباً

لتصديرها ومراقبة تداولها وتسجيلها. وهذا أدى إلى تحسن الصادرات السمكية وتتركز الصادرات اليمنية في البلدان العربية وبنسبة تتجاوز ٥٨٪ يليها البلدان الآسيوية بنسبة ٢٦,٥٪ ثم دول الاتحاد الأوروبي ١٣,٨٪.

وتشمل الأنواع المصدرة التونة "الثمد"، الهامور، الجحش، البياض، الديرك، السخلة، المرجان، العنقي، والعنق.

البنى التحتية

ما تزال البنى التحتية للقطاع السمكي ضعيفة رغم أن الاستثمارات الحكومية على هذا القطاع بلغت ٢٨,٤ مليار ريال خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٦، إذ أن عدد موانئ الصيد والمراسي والألسنة البحرية وصل إلى ١٤ منشأة بحرية، منها ٦ موانئ صيد و ٥ مراس ٣ ألسنة بحرية. وبالتالي فإن تطوير هذا القطاع يتطلب استكمال وتحديث البنية الأساسية وتوفير الخدمات المساندة.

القيمة المضافة

رغم ارتفاع ناتج قطاع الأسماك خلال السنوات الأخيرة من ٢١,٧ مليار ريال

السنايبل

دقيق أبيض

طازج من المصنع
الى المستهلك



الشركة اليمنية للمطاحن وصوامع الغلال - عدن



كشف الأخ علي بن
شبا، رئيس الاتحاد
التعاوني السمكي، أن
السفن التجارية قامت
بحرف المراعي والشعب
المرجانية، مؤكداً أن
الصيادين والمواطنين
يدفعون ثمن هذه
الأعمال.
ونفى بن شبا الأنباء
التي تتردد حول قيام
بعض الصيادين برمي
الأسماك في البحر،
وأخذ عينات محددة،
قائلاً: "لا نعرف من
أين يأتي مثل هذا
الكلام! ومن الذي
أوصله لوزارة الثروة
السمكية".
وطالب رئيس الاتحاد
التعاوني السمكي،
بوقف الصيد التجاري
والصناعي لمدة خمس
سنوات ليستريح البحر
ويأخذ نفسه، وكذا
العمل على إنشاء
مجلس أعلى للثروة
السمكية يضم كافة
الوزارات والجهات
الحكومية المعنية
بالبحر.. كما تحدث
عن عدد من القضايا
تستعرضها في الحوار
التالي..



رئيس الاتحاد التعاوني السمكي في حديث صريح لـ "الصناعة":

السفن التجارية جرفت المراعي والشعب المرجانية.. والصيادون يدفعون الثمن

● ولماذا يتم السماح للسفن التجارية؟
- هذا السؤال يفترض أن يوجه لوزارة
الثروة السمكية للرد عليه، فأنا مسؤول
عن الصيد التقليدي.
● ولكن هناك أخباراً ومعلومات تنشر
بين الحين والآخر تتعلق بقيام بعض
الصيادين برمي الأسماك في البحر
وأخذ أنواع محددة فقط.. ما رذك على
ذلك؟
- نحن لا نعرف من أين يأتي هذا
الكلام، ومن الذي أوصل مثل هذه
المعلومات لوزارة الثروة السمكية ليتخذوا
قراراً تجاهها.. الذي يحدث أنه يتم

وإعطاء التراخيص بالاستمرارية للصيد
التجاري، والمفروض أن كل الأطراف
توقف في المواسم سواء للجمبري أو
الحبار.

للأسف الشديد وزارة الثروة
السمكية توقف الصيادين
الأفراد عن الاصطياد،
وترخص في الوقت نفسه
لسفن الصيد التجاري
للاستمرار بالعمل خلال
مواسم الحظر..

● تشير العديد من التقارير إلى أن بعض
الصيادين يقومون بالاصطياد الجائر
لبعض أنواع الأسماك وبالذات الجمبري
والحبار هذا فضلاً عن القيام برمي
الأسماك في البحر.. ما رأيكم في هذا
الموضوع؟

- هذا الطرح غير واقعي وغير وارد
إطلاقاً، ووزارة الثروة السمكية هي التي
تتحمل المسؤولية الكاملة بدرجة رئيسية،
فهي التي تحدد مواسم الاصطياد
سواء للصيادين التقليديين أو القوارب
التجارية والصناعية المرخصة. وللأسف
الشديد يتم إيقاف الصيد التقليدي

● لكن وزارة الثروة السمكية تقول انها نظمت عملية الاصطياد .

- هي حددت المسافات لكنها لم تحدد اللوائح المنظمة للاصطياد، ونحن في الاتحاد التعاوني السمكي نطالب بسرعة اصدار وتطبيق اللوائح.

● نفهم من حديثكم أنه لا توجد لوائح لتنظيم عملية الاصطياد حتى الآن؟

- هي موجودة، وقد تم إعدادها بمشاركة الاتحاد، لكن حتى الآن لم تصدر، لذا نحن نطالب وزارة الثروة السمكية بسرعة تقديمها الى مجلس الوزراء لإصدارها .

● تردد مؤخراً ان اليمن لن تجدد الاتفاقيات السمكية مع مصر خصوصاً بعد اختراق خمسة قوارب مصرية للمياه الإقليمية اليمنية وقيام احد القوارب بقتل جندي يمني.. فهل الاتحاد مع عدم تجديد الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة وذلك من أجل الحفاظ على ثروتنا السمكية؟

- رأينا واضح حول البواخر التجارية سواء كانت مصرية او غير مصرية، فالبحر يجب أن يستريح ويأخذ نفسه لمدة خمس سنوات، وهذا يتطلب توقف كل أعمال الصيد التجاري والصناعي.

علينا أن نعتمد على الصيادين التقليديين وأن ننظم هذا النوع من الصيد وأن نصدر اللوائح المنظمة له من قبل وزارة الثروة السمكية وبمعيه يتم مراعاة خصوصية كل محافظة.

نحن ليس لدينا مانع للترخيص للسفن التجارية والصناعية من بعد ١٢ ميلاً بحرياً لكن يجب ألا تستخدم هذه السفن وسائل مضره بنا، يجب أن تأخذ بالوسائل التقليدية المطورة، لكن عملية التحليق او الجرف لا.

الآن لدينا وضمن برنامج فخامة الأخ الرئيس، برنامج متكامل، ومن ذلك تطوير قوارب الشباك، وهو قارب محسن يضم حوالي ٨-١٠ صادين، وهذا العمل سيسهم في رفع القيمة المضافة

كما أن فخامة الأخ الرئيس (حفظه الله) تحدث في إحدى زيارته لمحافظة حضرموت ووجه بأن تكون البواخر التجارية والصناعية بواخر استلام وليس بواخر اصطياد، وهذا هو المطلوب.

فالثروة السمكية هي ثروة متجددة أفضل من النفط لأنه ثروة ناضبة، بينما الأسماك، كما ذكرت، هي ثروة دائمة وغير ناضبة، ولذا يجب أن نحافظ عليها وأن نستفيد من تجربة المغرب والتي كان يقال بأنها دولة كبيرة منتجة للأسماك والآن دمرت ثروتها وهي الآن تدفع الثمن.. لذلك يجب علينا الاستفادة من هذه التجربة والمحافظة على ثروتنا البحرية لأنها الثروة الواعدة لليمن.

● ألا ترى أن الجرف العشوائي للأسماك وتدمير الشعاب المرجانية قد اثر على مخزوننا السمكي؟

- بالتأكيد، وإذا لم تنزل اللوائح المنظمة للاصطياد سواء للصيد التقليدي او التجاري والمحدد ما بعد ١٢ ميلاً بحرياً فسيكون هناك خلل أكثر مما هو موجود.

تصدير الجلد والعظام والرأس لأسماك القرش واللحم إلى بعض الدول الأوروبية بينما نحن نستفيد من اللحم حيث يباع بشكل مملح او طازج.

هناك من يقول بأن الصيادين يرمون السمك في البحر ليأخذوا العلف، وهذا الكلام، كما ذكرت، غير صحيح، ممكن يكون هذا حاصل في بعض الدول لكن عندنا في اليمن لم تحصل هذه الأشياء مطلقاً.

الآن يقال أنه صدر قرار من وزارة الثروة السمكية بشأن تصدير اللحوم من الأسماك مقابل تصدير العلف والجلد.. ولكن هذا القرار لم يبلغ به بشكل جدي.

● خلال السنوات الماضية قامت سفن الصيد التجاري والصناعي بالاصطياد الجائر للأسماك بشتى الطرق المخالفة.. فما اثر ذلك على الثروة السمكية؟

- هذا الموضوع تحدثنا عنه أكثر من مرة، ونتيجة لهذه الأعمال نحن ندفع الثمن الى الآن سواء ما حصل من البواخر المصرية او الصينية او التايلندية، نحن ندفع الثمن كصيادين وكمواطنين.

● ماذا تقصد بالثمن الذي ندفعه؟

- جرف المراعي والآثار التي خلفتها السفن التجارية والصناعية أدت الى قلة الأسماك في مياهنا الإقليمية، والنتيجة أن الصيادين يهربون الآن ويُمسكون في الصومال وأرتيريا.

● هل فعلاً دمرت الشعب المرجانية؟ وهل لديكم أدلة حول هذا الموضوع؟

- الإخوان في الأبحاث والرقابة البحرية أعطونا الشعب المرجانية من البواخر التجارية والصناعية، وهذا مثبت، طلعوها من البحر الى بواخرهم حتى ينقلوها الى بلدانهم ليزرعوها هناك بطريقة "الاستزراع السمكي"، وهذا حدث أواخر التسعينيات، وزير الثروة السمكية السابق الدكتور علي مجور، رئيس الحكومة الحالي، اتخذ قرارات شجاعة آنذاك لوقف هذا العبث.



نحن ندفع الثمن كصيادين ومواطنين في مواجهة الأضرار التي خلفها سفن الصيد المصرية والصينية والتايلندية وغيرها